

Distr.: General
21 June 2011

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/65/L.59 و Add.1)]

٢٦٤/٦٥ - التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي يتضمن مرفقه المبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وجميع قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وإذ تشير إلى القرارات المتخذة في الأجزاء المتعلقة بالشؤون الإنسانية من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية الالتزام بمبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية،

وإذ تعيد كذلك تأكيد إعلان هيوغو^(١) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٢) والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من الأخطار من أجل مستقبل أكثر أمنا^(٣)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في كوبي، هيوغو، اليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

(١) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٣) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.



وإذ تتطلع إلى عقد الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وإلى التقرير عن استعراض منتصف المدة المقبل لإطار عمل هيوغو وإلى تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من أخطار الكوارث المقرر صدوره في عام ٢٠١١،

وإذ تشدد على أن الدولة المتضررة مسؤولة في المقام الأول عن الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وإيصالها داخل إقليمها وعن تيسير عمل المنظمات الإنسانية في مجال التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

وإذ تشدد أيضا على مسؤولية الدول كافة عن الاضطلاع بجهود من أجل الحد من أخطار الكوارث، بطرق منها التأهب للكوارث والتصدي لها والإنعاش المبكر منها لتقليل آثار الكوارث الطبيعية إلى الحد الأدنى، مع التسليم بأهمية التعاون الدولي في دعم جهود البلدان المتضررة التي قد تكون قدراتها محدودة في هذا المجال،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء وقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الإنسانية في سياق التصدي لعواقب الكوارث الطبيعية، بالنظر إلى آثار التحديات العالمية، بما في ذلك أثر تغير المناخ والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والآثار الإنسانية لأزمة الغذاء العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي،

وإذ يساورها القلق إزاء التحديات التي تفرضها ضخامة بعض الكوارث الطبيعية، وبخاصة على قدرة نظام الاستجابة الإنسانية وتنسيق الإجراءات التي تتخذ في إطاره،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة في العالم النامي هي الأشد تضررا من آثار الأخطار المتزايدة للكوارث،

وإذ تسلم بآثار التوسع الحضري السريع في سياق الكوارث الطبيعية وبأن التأهب للكوارث والتصدي لها في المناطق الحضرية يتطلبان استراتيجيات ملائمة للحد من أخطار الكوارث، في مجالات منها التخطيط الحضري واستراتيجيات الإنعاش المبكر التي تنفذ من المرحلة الأولية لعمليات الإغاثة واستراتيجيات الإنعاش والتنمية،

وإذ تلاحظ أن المجتمعات المحلية هي أول المستجيبين في معظم حالات الكوارث، وإذ تؤكد ما للقدرات الداخلية للبلدان من دور أساسي في الحد من أخطار الكوارث، ويشمل ذلك عمليات التأهب للكوارث والتصدي لها والإنعاش منها، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية التي لا بد منها لتحسين تقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام،

وإذ تسلم بكثرة أعداد المتضررين من الكوارث الطبيعية، بمن فيهم في هذا الصدد المشردون داخليا، وبضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن التشرذم الداخلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للكوارث الطبيعية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولا سيما في مراحل التأهب والتصدي والإنعاش المبكر، وأهمية تعزيز قدرة البلدان المتضررة على التصدي للكوارث،

وإذ تسلم بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في مهمته، وإذ تشجع الدول الأعضاء على تقديم كل الدعم اللازم للبرنامج، بما في ذلك الدعم المالي، على أساس طوعي، لتمكينه من الاضطلاع بخطة عمله للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وإذ تكرر تأكيد أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على الصعيد العالمي في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ من خلال إتاحة مزيد من الخدمات الفضائية لجميع البلدان وتعظيم الاستفادة منها وتيسير بناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل إدارة الكوارث، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما باقتراح إنشاء الإطار العالمي للخدمات المناخية من أجل استحداث وتوفير معلومات وتنبؤات ذات أساس علمي بشأن المناخ لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والتكيف مع تقلب المناخ وتغيره، وإذ تتطلع إلى وضعه موضع التنفيذ،

وإذ ترحب بالدور المهم الذي تؤديه الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية، التي منحت مساعدة سخية وضرورية ومتواصلة للبلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية،

وإذ تنوه بالدور المهم الذي تؤديه جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، باعتبارها جزءا من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، في التأهب للكوارث والحد من أخطارها والتصدي لها وما يبذل من جهود للإنعاش والتنمية،

وإذ تشدد على ضرورة معالجة أوجه الضعف وإدماج عنصر الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب لها، في جميع مراحل إدارة الكوارث الطبيعية والإنعاش في أعقاب الكوارث الطبيعية والتخطيط الإنمائي،

وإذ تسلم بأن الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تتأثر سلبا بفعل الكوارث الطبيعية، وإذ تلاحظ المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها تلك الجهود في تعزيز قدرة السكان على مواجهة تلك الكوارث،

وإذ تسلم أيضا بالصلة الواضحة بين الاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش والتنمية،
وإذ تعيد تأكيد وجوب تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق داعمة للإنعاش والتنمية
في الأجل الطويل وضرورة النظر إلى التدابير المتوخاة في حالات الطوارئ كخطوة على
طريق التنمية المستدامة، من أجل كفالة الانتقال السلس من المساعدة العوئية إلى
الإنعاش والتنمية،

وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية دور منظمات التنمية في دعم الجهود الوطنية
المبدولة من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٤)؛

٢ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية التي
تسبب في حدوث خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في
المجتمعات الضعيفة التي تنقصها القدرات الكافية للتخفيف بصورة فعالة من الآثار الاجتماعية
والاقتصادية والبيئية السلبية الطويلة الأجل المترتبة على الكوارث الطبيعية؛

٣ - تهيب بالدول أن تنفذ بالكامل إعلان هيوغو^(١) وإطار عمل هيوغو للفترة
٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٢)، وخصوصا
الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول
المنكوبة التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام لكي
تضطلع بأنشطة الحد من الأخطار في مرحلة الإنعاش في أعقاب الكوارث
وبعمليات الإنعاش؛

٤ - تهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية
والإنمائية المعنية الأخرى أن تعجل بتنفيذ إطار عمل هيوغو، وتشدد على الترويج لأنشطة
التأهب للكوارث وتعزيزها على جميع المستويات، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر،
وتشجع تلك الجهات على زيادة التمويل والتعاون فيما يتعلق بأنشطة الحد من أخطار
الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث؛

٥ - تهيب بجميع الدول أن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من تدابير تشريعية
وغيرها من التدابير الملائمة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وأن تواصل تنفيذ تلك
التدابير تنفيذًا فعالاً وأن تدرج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي،

(٤) A/65/356.

وتطلب، في هذا الصدد، إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء؛

٦ - **تقر** بأن تغير المناخ العالمي يسهم، في جملة عوامل أخرى، في زيادة حدة وتواتر الكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم أخطار الكوارث الطبيعية، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على القيام، كل وفقا لولايتها المحددة، بدعم التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز أنظمة الحد من أخطار الكوارث والإنذار المبكر بهدف تقليل الآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، بسبل منها توفير التكنولوجيا والدعم من أجل بناء القدرات في البلدان النامية؛

٧ - **ترحب** بالمبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني فيما يتصل بتنفيذ المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والإنعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وتشجع الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء المنظمات الإقليمية، على اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الأطر التنفيذية والقانونية للإغاثة الدولية في حالات الكوارث آخذة هذه المبادئ التوجيهية في الاعتبار، حسب الاقتضاء؛

٨ - **ترحب أيضا** بالتعاون الفعال بين الدول المتضررة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات الأخرى المعنية، مثل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والمجتمع المدني في مجال تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وتقديمها، وتؤكد ضرورة مواصلة ذلك التعاون وتقديم الإغاثة في جميع مراحل عمليات الإغاثة والجهود المبذولة من أجل الإنعاش والتعمير المتوسطة والطويلة الأجل، بطريقة تحد من الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية مستقبلا؛

٩ - **تكرر** الالتزام بدعم جهود البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على سبيل الأولوية، لتعزيز قدراتها على جميع المستويات بغرض الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتأهب والتصدي لها بسرعة وتخفيف آثارها؛

١٠ - **تحث** الدول الأعضاء على وضع نظم للإنذار المبكر وتدابير التأهب للكوارث والحد من أخطارها على جميع المستويات وتحديثها وتعزيزها، وفقا لإطار عمل هيوغو، مع مراعاة ظروفها وقدراتها وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية، حسب الاقتضاء، وتشجع المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة دعم الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء على النظر في استحداث برامج وطنية للحد من الكوارث وعرضها على أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفقا لإطار عمل هيوغو، وتشجع الدول أيضا على التعاون معا لتحقيق هذا الهدف؛

١٢ - تؤكد أنه، لكي يتسنى النهوض بفعالية المساعدة الإنسانية، ينبغي بذل جهود خاصة في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز استخدام القدرات الوطنية والمحلية، وكذلك القدرات الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء، وتوسيع نطاقه في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها، وهو ما يمكن أن يتاح بفعالية أكبر وتكلفة أقل بالقرب من موقع حدوث الكارثة؛

١٣ - تؤكد أيضا في هذا السياق أهمية تعزيز التعاون الدولي، وبخاصة عن طريق الاستخدام الفعال للآليات المتعددة الأطراف، في تقديم المساعدة الإنسانية في حينها في حالات الكوارث في جميع مراحلها، من مرحلة الإغاثة والإنعاش إلى مرحلة التنمية، بما في ذلك توفير موارد كافية؛

١٤ - تشجع جميع الدول الأعضاء على القيام، قدر الإمكان، بتيسير نقل المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية المقدمة في سياق الجهود الدولية، بما في ذلك في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بما يتماشى على نحو تام مع أحكام القرار ١٨٢/٤٦ ومرفقه، وبما يكفل المراعاة التامة لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحيداء والتزاهة والاستقلال والالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي؛

١٥ - تحيط علما بتوصية الأمين العام^(٥)، وتقرر وقف العمل بالسجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث؛

١٦ - تعيد تأكيد الدور الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بكاملها للدعوة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها فيما بين المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني؛

١٧ - ترحب، من أجل زيادة تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية، بالاستعانة بخبراء من البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية في نظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق وفي أعمال الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ من أجل مساعدة تلك البلدان على

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٨٤.

تعزيز قدراتها في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية وإنشاء آليات لتحسين تنسيقها لعمليات التصدي الوطنية والدولية في الميدان؛

١٨ - تشير إلى قرارها ٥٧/١٥٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والمعنون "تعزيز فعالية وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية"، وترحب بعقد الاجتماع العالمي الأول للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ الذي عقد في كوبي، اليابان في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

١٩ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على النظر في العواقب التي تترتب تحديدا وبشكل متباين على الكوارث الطبيعية في المناطق الريفية والحضرية على السواء عند وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتأهب والمساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر، مع التركيز بوجه خاص على تلبية احتياجات سكان المناطق الريفية والحضرية الفقيرة المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٠ - تسلّم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن أن تؤدي دورا مهما في التصدي للكوارث، وتشجع الدول الأعضاء على تطوير القدرات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض مواجهة الطوارئ، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في جهودها المبذولة في هذا المجال، عند الاقتضاء، في جميع المراحل، بما فيها مرحلة الإنعاش؛

٢١ - تشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى اتفاقية تامبيري بشأن توفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض التخفيف من أثر الكوارث وعمليات الإغاثة^(٦) أو لم تصدق عليها على النظر في القيام بذلك؛

٢٢ - تشجع على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد الفضائية والأرضية، بما يشمل ما يوفره برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وعلى تبادل البيانات الجغرافية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها، حسب الاقتضاء، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة من السواتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والإنعاش المبكر؛

٢٣ - تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية على تعزيز القدرة على الإنعاش المستدام في أعقاب الكوارث على الصعيد العالمي في

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٩٦، الرقم ٤٠٩٠٦.

مجالات، مثل التنسيق مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين وتحديد الدروس المستفادة ونشرها واستحداث أدوات وآليات مشتركة لتقييم احتياجات الإنعاش ووضع الاستراتيجيات وبرمجتها وإدماج عنصر الحد من الأخطار في جميع عمليات الإنعاش، وترحب بالجهود الجارية تحقيقا لذلك؛

٢٤ - تشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات الوطنية التي تنصدي للآثار المتباينة التي يحتمل أن تترتب على الكوارث الطبيعية في السكان المتضررين، بطرق من بينها جمع وتحليل البيانات المصنفة على أسس منها الجنس والسن والإعاقة، مستخدمة في ذلك أمورا عدة، منها المعلومات المقدمة من الدول، وعن طريق استحداث أدوات ووسائل وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تقييم الاحتياجات الأولية في وقت أسرع وبشكل أجدى؛

٢٥ - تهيب بمنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تعزز، بالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، أساس الأدلة الذي تستند إليه المساعدة الإنسانية، عن طريق مواصلة إنشاء آليات مشتركة لتحسين نوعية وشفافية وموثوقية التقييمات المشتركة للاحتياجات الإنسانية وتحقيق المزيد من التقدم في إجراءاتها، لغرض تقييم أدائها في مجال تقديم المساعدة وكفالة استخدام هذه المنظمات لموارد المساعدة الإنسانية بأكبر قدر من الفعالية؛

٢٦ - تؤكد أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات وأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتأهب والتصدي والإنعاش، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب الاستجابات والأنشطة الإنسانية؛

٢٧ - تشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على تحديد أفضل الممارسات لتحسين عمليات التأهب للكوارث والتصدي لها والإنعاش المبكر منها وتعميمها على نحو أفضل وتطوير المبادرات المحلية الناجحة في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

٢٨ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تحسين تنسيق الجهود المبذولة من أجل الإنعاش من الكوارث، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، بطرق من بينها تعزيز الجهود المبذولة من أجل التخطيط المؤسسي والتنسيقي والاستراتيجي في مجال الإنعاش من الكوارث دعما للسلطات الوطنية؛

٢٩ - **هيب** بالمنظمات الإنسانية والإنمائية المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تواصل بذل الجهود اللازمة لضمان القدرة على الاستمرار في التصدي للكوارث والتنبؤ بحدوثها وأن تواصل تحسين التنسيق في عمليات الإنعاش دعماً لجهود السلطات الوطنية؛

٣٠ - **هيب** بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تحسن تعميم الأدوات والخدمات لدعم تعزيز الحد من أخطار الكوارث، ولا سيما التأهب لها والإنعاش المبكر منها؛

٣١ - **هيب** بالمنظمات الإنسانية والإنمائية المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تعمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على تعزيز أدواتها وآلياتها لكفالة دمج تلبية الاحتياجات وتقديم الدعم لتحقيق الإنعاش المبكر في تخطيط أنشطة التأهب للكوارث والاستجابة الإنسانية والتعاون الإنمائي وتنفيذها، حسب الاقتضاء؛

٣٢ - **تسلم** بضرورة توفير مزيد من التمويل للإنعاش المبكر، وتشجع على توفير التمويل للإنعاش المبكر في الوقت المناسب على نحو يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به، بطرق من بينها الاستعانة بأدوات العمل الإنساني القائمة؛

٣٣ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجال العمل الإنساني والإنمائي على دعم منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين بهدف تعزيز قدراتهم للقيام بعدة أمور، من بينها دعم الحكومة المضيفة في تنفيذ تدابير التأهب وتنسيق أنشطة التأهب التي تضطلع بها الأفرقة القطرية دعماً للجهود الوطنية، وتشجع أيضاً منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجال العمل الإنساني على زيادة تعزيز القدرة على النشر السريع والمرن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل دعم الحكومات والأفرقة القطرية في أعقاب الكوارث مباشرة؛

٣٤ - **تشدد** على ضرورة حشد موارد كافية مستدامة يسهل الاستعانة بها لأنشطة الإنعاش والتأهب والحد من أخطار الكوارث من أجل كفالة إمكانية الحصول، على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب، على الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية؛

٣٥ - **ترحب** بإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وإسهامه في تعزيز الاستجابة الإنسانية في وقت مبكر وتحسينها، و**تهيب** بجميع الدول الأعضاء النظر في تقديم المزيد من التبرعات إلى الصندوق، وتدعو القطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى القيام بذلك، بطرق من بينها، متى أمكن ذلك، الالتزام بتقديم تبرعات متعددة السنوات والتعهد بتقديمها في وقت مبكر، وتشدد على ضرورة أن تقدم التبرعات

بالإضافة إلى التعهدات الحالية بتقديم المساعدة إلى البرامج الإنسانية، وألا تمس بالموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية؛

٣٦ - **تدعو** الدول الأعضاء والقطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى النظر في تقديم تبرعات إلى آليات التمويل الأخرى للأغراض الإنسانية؛

٣٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل العمل على كفالة التصدي على نحو أفضل للكوارث الطبيعية على الصعيد الدولي وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وأن يدرج في تقريره توصيات عن كيفية كفالة تقديم المساعدة الإنسانية بطرق تدعم الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية وعن الدروس المستفادة من تعزيز قدرات التنسيق والاستجابة لدى مواجهة الكوارث الطبيعية الهائلة.

الجلسة العامة ٧٥

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١